

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان
استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق
في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر





الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق

في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

روما، ٢٠١٥

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة أو سياساتها.

ISBN 978-92-5-608704-1

© FAO, 2015

تشجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استخدام هذه المواد الإعلامية واستنساخها ونشرها، وما لم يذكر خلاف ذلك، يمكن نسخ هذه المواد وطبعها وتحميلها بغرض الدراسات الخاصة والأبحاث والأهداف التعليمية، أو الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية، على أن يشار إلى أن المنظمة هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة المنظمة على آراء المستخدمين وعلى المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصرف وإعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي: www.fao.org/contact-us أو إلى: licence-request@fao.org.
تتاح المنتجات الإعلامية للمنظمة على موقعها التالي: www.fao.org/publications.
ويمكن شراؤها بإرسال الطلبات إلى: publications-sales@fao.org.

تكريماً للسيدة Chandrika Sharma التي
عملت بلا كلل من أجل تحسين حياة
العاملين في مجال الصيد في مختلف أرجاء
العالم وقدمت مساهمات لا تقدر بثمن في
صياغة هذه الخطوط التوجيهية.

إنّ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (الخطوط التوجيهية الطوعية) هي أول صك متفق عليه دولياً مخصص بالكامل لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق الذي لا يزال يعاني الإهمال في كثير من الأحيان على الرغم من أهميته البالغة.

وقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق هو في العادة متجذّر بقوة في المجتمعات المحلية وفي القيم والتقاليد. والعديد من صغار الصيادين يعملون لحسابهم الخاص ويؤمنون الأسماك عادة لأغراض الاستهلاك المباشر لأسرهم أو لمجتمعاتهم المحلية. وتساهم المرأة بشكل ملحوظ في هذا القطاع خاصة في أنشطة ما بعد الصيد والتجهيز. وتشير التقديرات إلى أنّ نسبة ٩٠ في المائة من الأشخاص الذين يعتمدون بشكل مباشر على المصايد الطبيعية يعملون في قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق. وعليه، تُعتبر مصايد الأسماك صغيرة النطاق محركاً اقتصادياً واجتماعياً يؤمّن الأغذية والأمن الغذائي وفرص العمل وعوامل مضاعفة أخرى للاقتصادات المحلية بموازاة اعتماد سبل العيش عليه في المجتمعات المشاطئة.

وتمّة حاجة منذ وقت طويل إلى وضع هذه الخطوط التوجيهية الطوعية نظراً إلى الحاجة إلى وجود صك دولي يؤمّن إجماعاً حول المبادئ والتوجيهات الخاصة بالمصايد صغيرة النطاق. وتكتمل هذه الخطوط التوجيهية مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي تُعتبر، إلى جانب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أكثر الصكوك الدولية المعنية بمصايد الأسماك إقراراً بها وتنفيذاً. وترتبط الخطوط التوجيهية كذلك ارتباطاً وثيقاً بالخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والتغذية، والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني والمبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة والنظم الغذائية. وتُسد الخطوط التوجيهية الطوعية، على غرار هذه الصكوك، أولوية عالية لإعمال حقوق الإنسان وللحاجة إلى العناية بالمجموعات الضعيفة والمهمشة.

والخطوط التوجيهية الطوعية هي نتيجة عملية تشاركية لوضعها من أسفل إلى أعلى استناداً إلى توصيات الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين للجنة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). وكانت الفاو قد عمدت بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣ إلى تيسير عملية علمية شارك فيها أكثر من ٤٠٠٠ ممثل عن الحكومات وصغار الصيادين والعاملين في مجال الأسماك والمنظمات التابعين لها والباحثين والشركاء في التنمية وغيرهم من المعنيين من أصحاب المصلحة من أكثر من ١٢٠ بلداً في ستّة اجتماعات إقليمية وأكثر من ٢٠ اجتماعاً تشاورياً قطرياً أخذت منظمات المجتمع المدني بزمامها. وشكّلت حصيلة هذه المشاورات الأساس لعمل المشاورة التقنية للفاو التي التّأمت في شهر مايو/أيار ٢٠١٣ وفبراير/شباط ٢٠١٤ للاتفاق على النص النهائي. وبشكل إقرار الخطوط التوجيهية الطوعية من قبل الدورة الحادية والثلاثين للجنة مصايد الأسماك في شهر يونيو/حزيران ٢٠١٤ إنجازاً هاماً باتجاه بناء مصايد صغيرة النطاق آمنة ومستدامة.

وتشكّل الخطوط التوجيهية الطوعية أداة أساسية لدعم رؤية المنظمة الخاصة باستئصال الجوع وتشجيع التنمية المستدامة كما نص عليه الإطار الاستراتيجي الجديد للفاو. وهي ستُرشد الحوارات وعمليّات رسم السياسات والإجراءات المتخذة على المستويات كافة، كما أنّها ستساعد هذا القطاع على المساهمة بشكل كامل في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. ويكمن التحدي الآن بالنسبة إلى الأعضاء في المنظمة وإلى جميع الشركاء في تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية.

ولا تزال الفاو ملتزمة بدعم تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية وتتطلع إلى مواصلة التعاون مع أصحاب المصلحة كافة - بمن فيهم الحكومات وصغار صيادي الأسماك والعاملين في مجال الأسماك والمنظمات التابعين لها ومنظمات المجتمع المدني والباحثين والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ومجتمع المانحين - بغية بناء مصايد صغيرة النطاق مستدامة في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

جوزيه غرازيانو دا سيلفا

المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

بيان المحتويات

v
viii

تمهيد
تقديم

الجزء ١ مقدمة

- ١ -١ الأهداف
- ١ -٢ الطبيعة والنطاق
- ١ -٣ المبادئ التوجيهية
- ٢ -٤ العلاقة بالصكوك الدولية الأخرى

الجزء ٢ الصيد الرشيد والتنمية المستدامة

- ٥ -٥ حوكمة الحيازة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق وإدارة الموارد
- ٥ -٥ ألف الحوكمة المسؤولة للحيازة
- ٦ -٥ باء إدارة الموارد المستدامة
- ٧ -٦ التنمية الاجتماعية والعمالة والعمل اللائق
- ٨ -٧ سلاسل القيمة ومرحلة ما بعد الحصاد والتجارة
- ٩ -٨ المساواة بين الجنسين
- ١٠ -٩ أخطار حدوث الكوارث وتغير المناخ

الجزء ٣ ضمان تهيئة بيئة تمكينية ودعم التنفيذ

- ١٣ -١٠ اتساق السياسات والتنسيق بين المؤسسات والتعاون
- ١٣ -١١ المعلومات والبحوث والاتصالات
- ١٤ -١٢ تنمية القدرات
- ١٥ -١٣ دعم التنفيذ ورسده

تقديم

تم صياغة هذه "الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر" استكمالا لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المدونة) الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٩٥. وقد وضعت لكي تستكمل التوجيهات المتعلقة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق دعما للمبادئ العامة للمدونة ولأحكامها. وبناء عليه، فإن الهدف من الخطوط التوجيهية يتمثل في تسليط الضوء على الدور الهام لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، والاعتراف به وتعزيزه، وكذلك المساهمة في الجهود العالمية والوطنية الرامية إلى القضاء على الجوع والفقر. وتدعم الخطوط التوجيهية مصايد الأسماك المسؤولة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، مع التركيز على صغار صيادي الأسماك والعاملين في مجال صيد الأسماك والأنشطة ذات الصلة بما في ذلك الفئات الضعيفة والمهمشة، مروجاً نهجاً قائماً على حقوق الإنسان.

وهذه الخطوط التوجيهية هي بالتأكيد خطوط توجيهية طوعية ذات نطاق عالمي وتركّز على احتياجات البلدان النامية.

العاملين في المصايد الطبيعية وفي قطاع الأسماك في العالم ونصف هؤلاء تقريبا من النساء. بالإضافة إلى فرص العمل كصيادين وكعاملين في مجال صيد الأسماك بدوام كامل أو جزئي، فإن الصيد الموسمي أو العرضي والأنشطة ذات الصلة توفر مكملات حيوية لسبل معيشة الملايين. وقد تكون تلك الأنشطة عبارة عن نشاط هامشي متكرر أو قد تصبح ذات أهمية خاصة في أوقات الشدة. وكثير من صغار الصيادين والعاملين في قطاع الأسماك يعملون لحسابهم الخاص ويسعون إلى توفير الغذاء مباشرة لأسرهم ومجتمعاتهم فضلا عن العمل في الصيد التجاري والتجهيز والتسويق. وغالبا ما يكون الصيد والأنشطة ذات الصلة أساسا أشبه بدعامة

تقوم عليها الاقتصادات المحلية في المجتمعات الساحلية والواقعة على ضفاف البحيرات والأنهر وهي تشكل محركا يولد أثارا مضاعفة في قطاعات أخرى.

وتؤدي مصايد الأسماك صغيرة النطاق والحرفية التي تشتمل على جميع أنشطة سلسلة القيمة - أي ما قبل الحصاد، والحصاد وما بعد الحصاد - التي يضطلع بها الرجال والنساء، دورا هاما على صعيد الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر والتنمية العادلة والاستخدام المستدام للموارد^١. وتتيح مصايد الأسماك صغيرة النطاق الطعام المغذي للأسواق المحلية والوطنية والدولية، وهي تولد الدخل لدعم الاقتصادات المحلية والوطنية.

وتسهم مصايد الأسماك صغيرة النطاق بنحو نصف المصيد العالمي من الأسماك. أما في ما يتعلق بالمصيد المخصص للاستهلاك البشري المباشر، فإن الحصة التي تساهم بها مصايد الأسماك صغيرة النطاق ترتفع بنسبة الثلثين. وللمصايد الداخلية أهمية خاصة في هذا الصدد، ذلك أن غالبية المصيد من مصايد الأسماك صغيرة النطاق توجه للاستهلاك البشري. ويعمل في مصايد الأسماك صغيرة النطاق أكثر من ٩٠ في المائة من

١- تشمل عبارة "الموارد السمكية" المستخدمة في هذه الوثيقة كل الموارد المائية الحية (في كل من المياه البحرية والمياه العذبة) التي تخضع عادة إلى المصيد.

تعد مصايد الأسماك صغيرة النطاق قطاعا فرعيا متنوعا ودينامياً يتسم في الكثير من الأحيان بالهجرة الموسمية. وتختلف الخصائص المحددة لهذا القطاع الفرعي تبعا للموقع، فترى مصايد الأسماك صغيرة النطاق ضاربة بقوة في صلب المجتمعات المحلية، وتعكس بذلك العلاقات التاريخية في كثير من الأحيان بالموارد السمكية المجاورة والتقاليد والقيم، كما أنها تدعم التماسك الاجتماعي. وبالنسبة إلى العديد من صغار الصيادين والعاملين في قطاع صيد الأسماك تمثل مصايد الأسماك نمط عيش كما يجسد هذا القطاع الفرعي ثراءً ثقافياً متنوعاً ذا أهمية عالمية. ويعتمد الكثير من صغار الصيادين والعاملين في قطاع الأسماك ومجتمعاتهم - بمن فيهم المجموعات الضعيفة والمهمشة - اعتماداً مباشراً على وصولهم إلى الموارد السمكية والأراضي. والحقيقة أن حقوق حيازة الأراضي في المنطقة الساحلية/الواجهة البحرية عامل حاسم لضمان وتسهيل الوصول إلى مصايد الأسماك، ولممارسة الأنشطة الملحقة (بما في ذلك التجهيز والتسويق)، وللإسكان وغير ذلك من دعم لسبل كسب العيش. وتعد صحة النظم الإيكولوجية المائية والتنوع البيولوجي المرتبط بها ركيزة أساسية لمعيشتهم ولقدرة القطاع الفرعي على المساهمة في الرفاه العام.

وعلى الرغم من أهمية مجتمعات الصيد صغير النطاق فعدد كبير منها لا يزال مهمشاً ولا تزال مساهمتها في الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر والتنمية العادلة والاستخدام المستدام للموارد - التي تعود بالفائدة عليها كما على الغير - غير متحققة بالكامل.

يواجه تأمين مصايد الأسماك صغيرة النطاق وزيادة مساهمتها العديد من التحديات والعقبات. فقد أدى تطوير قطاع مصايد الأسماك على مدى العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية في كثير من الحالات في جميع أنحاء العالم إلى الاستغلال المفرط للموارد وإلى تهديد الموائل والنظم

الإيكولوجية. أما الممارسات العرفية على صعيد تخصيص وتقاسم المنافع من الموارد في مصايد الأسماك صغيرة النطاق، والتي لعلها تجري منذ عدة أجيال، فقد تغيرت نتيجة لنظم إدارة المصايد غير التشاركية والمركزية في أحيان كثيرة وبسبب التطورات التكنولوجية والتغيرات الديموغرافية المتسارعة. كما تعاني مجتمعات الصيد صغير النطاق عادة من علاقات القوة غير المتكافئة. ففي الكثير من الأماكن، ترقى النزاعات بينها وبين مشاريع الصيد الضخمة إلى مصاف المشاكل وهناك تكافل أو منافسة متزايدة بين مصايد الأسماك صغيرة النطاق وغيرها من القطاعات. وقد يكون لهذه القطاعات الأخرى في كثير من الأحيان نفوذ سياسي أو اقتصادي أقوى منها وهي تشمل: السياحة وتربية الأحياء المائية والزراعة والطاقة والتعدين والصناعة، وتطوير البنية التحتية.

وحيث يكون الفقر موجوداً في مجتمعات الصيد صغير النطاق يكون متعدد الأبعاد ولا يكون ناتجاً فقط عن الدخل المنخفض ولكن أيضاً عن عوامل تعوق التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتقع مجتمعات الصيد صغير النطاق عادة في المناطق النائية ويكون وصولها إلى الأسواق محدوداً

أو معوقاً بالإجمال، مع صعوبة حصولها على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى. أما الخصائص الأخرى فتشمل المستويات المنخفضة من التعليم الرسمي واعتلال الصحة (بما في ذلك في كثير من الأحيان نسب فوق المعدل من حالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)، وعدم كفاية الهياكل التنظيمية. وتكون الفرص المتاحة محدودة بما أن مجتمعات الصيد صغير النطاق تواجه نقصاً في مصادر الرزق البديلة وتعاني من بطالة الشباب وظروف العمل غير الصحية وغير الآمنة والسخرة وعمالة الأطفال.

التوجيهية للحق في الغذاء)، حسب المقتضى. وتشجع أيضاً الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على الاطلاع كذلك على الخطوط التوجيهية الأخرى ناهيك عن الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة من أجل الإدماج الكامل للموجبات والالتزامات الطوعية والإرشادات المتاحة المعمول بها.

ويضاف كل من التلوث والتدهور البيئي وآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان إلى التهديدات التي تواجهها مجتمعات الصيد صغيرة النطاق. وكل هذه العوامل قد جعلت من الصعب على صغار الصيادين والعاملين في قطاع الأسماك سماع أصواتهم والدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الحياة الخاصة بهم وضمان الاستخدام المستدام للموارد السمكية التي يعتمدون عليها.

وقد وضعت هذه الخطوط التوجيهية من خلال عملية تشاركية وتشارورية ساهم فيها ممثلون عن مجتمعات الصيد صغير النطاق وعن منظمات المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين. وقامت بعد ذلك مشاوررة تقنية نظمتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في اجتماعين في الفترة ٢٤-٢٠ مايو/ أيار ٢٠١٣ وفي الفترة ٣-٧ فبراير/شباط ٢٠١٤ بمراجعة هذه الخطوط التوجيهية. وهي تأخذ في الحسبان طائفة واسعة من الاعتبارات والمبادئ الهامة، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز والمشاركة والإدماج والمساءلة وسيادة القانون والمبدأ القائل إن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتكافئة. كما أن هذه الخطوط التوجيهية تتفق مع حقوق الإنسان الدولية وتعززها. وتكتمل هذه الخطوط التوجيهية المدونة والصكوك المتصلة بها. كما أنها تراعي الخطوط التوجيهية الفنية ذات الصلة بالمدونة، كالخطوط التوجيهية الفنية للصيد الرشيد رقم ١٠ "زيادة مساهمة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي"، فضلاً عن غيرها من الصكوك الدولية الطوعية، مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحياة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية للحياة)، والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري (الخطوط

الجزء ١

مقدمة

١- الأهداف

١-١ تهدف هذه الخطوط التوجيهية إلى:

(أ) تعزيز مساهمة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في العالم وإلى دعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف،

(ب) المساهمة في التنمية العادلة لمجتمعات صيادي الأسماك على نطاق صغير وفي القضاء على الفقر والنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لصيادي الأسماك وللعاملين في مجال الصيد في سياق التنمية المستدامة لمصايد الأسماك،

(ج) والتوصل إلى استخدام مستدام وإلى إدارة حذرة ومسؤولة وإلى صون موارد المصايد بما يتماشى ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المدونة) والصكوك ذات الصلة

(د) والترويج لمساهمة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في كفاءة مستقبل مستدام لكوكب الأرض وللشعوب كافة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

(هـ) وإعطاء توجيهيات يمكن أن تستعين بها الدول وأصحاب المصلحة لوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأطر قانونية صديقة للبيئة وتشاركية من أجل تحسين مصايد الأسماك صغيرة النطاق المسؤولة والمستدامة،

(و) وزيادة الوعي العام والترويج لتعزيز المعارف حول ثقافة مصايد الأسماك صغيرة النطاق ودورها ومساهمتها وطاقاتها الكامنة، بالنظر إلى المعارف المتوارثة والتقليدية وما يتصل بها من قيود وفرص.

١-٢ وينبغي تحقيق هذه الأهداف من خلال نهج مستندة إلى حقوق الإنسان، وذلك من خلال تمكين المجتمعات المحلية للصيادين على نطاق صغير، بمن فيهم الرجال والنساء، من المشاركة في صنع القرار وفي العمليات والاضطلاع بمسؤولياتهم إزاء الاستخدام المستدام للموارد السمكية ومع

التركيز على احتياجات البلدان النامية وبما يصب في مصلحة المجموعات الضعيفة والمهمشة.

٢- الطبيعة والنطاق

١-٢ تعتبر هذه الخطوط التوجيهية طوعية بطبيعتها. ويجب أن تنطبق هذه الخطوط التوجيهية على مصايد الأسماك صغيرة النطاق في جميع السياقات، وأن تكون عالمية النطاق مع التركيز بصفة خاصة على احتياجات البلدان النامية.

٢-٢ وتتعلق هذه الخطوط التوجيهية بمصايد الأسماك صغيرة النطاق في المياه البحرية والمياه الداخلية على حد سواء أي الرجال والنساء العاملين في كافة الأنشطة على امتداد سلسلة القيمة، وفي مراحل ما قبل الصيد وما بعده. وتعترف الخطوط التوجيهية بالروابط الهامة القائمة بين المصايد صغيرة النطاق وتربية الأحياء المائية، ولكنها تركز أساساً على المصايد الطبيعية.

٢-٣ وتتوجه هذه الخطوط التوجيهية إلى الأعضاء في المنظمة وغير الأعضاء فيها على جميع مستويات البلد، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية على كل من المستوى الإقليمي الفرعي والإقليمي والدولي والعاملين في مصايد الأسماك صغيرة النطاق (الصيادون والعاملون في قطاع الأسماك ومجتمعاتهم المحلية والسلطات التقليدية والعرفية والمنظمات المهنية ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني). وتستهدف أيضاً مؤسسات البحوث والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وجميع الجهات الأخرى المعنية بقطاع المصايد والتنمية الساحلية والريفية واستخدام البيئة المائية.

٢-٤ وتعترف هذه الخطوط التوجيهية بالتنوع الكبير لمصايد الأسماك صغيرة النطاق وبعدم وجود تعريف واحد متفق عليه للقطاع الفرعي. وتبعاً لذلك، لا تفرض هذه الخطوط التوجيهية تعريفاً موحداً لمصايد الأسماك صغيرة النطاق كما لا تفرض كيفية تطبيقها في السياق الوطني. وتتصل هذه الخطوط التوجيهية بشكل خاص بمصايد أسماك الكفاف الصغيرة الحجم والأشخاص المستضعفون العاملون في مجال مصايد الأسماك. ومن أجل ضمان الشفافية والمساءلة في تطبيق الخطوط التوجيهية، من المهم التأكد من الأنشطة والجهات المشغلة التي تعتبر

صغيرة الحجم، وتحديد الفئات الضعيفة والمهمشة التي تحتاج إلى اهتمام أكبر. وينبغي إجراء ذلك على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي أو الوطني، ووفقاً للسياق المعين الذي تطبق فيه. وينبغي للدول أن تضمن بأن يسترشد هذا التعريف والتطبيق بعمليات استشارية متعددة المستويات وتشاركية وذات مغزى وأهمية وموجهة إلى هدف معين، لكي تُسمع أصوات كل من الرجال والنساء. وينبغي لجميع الأطراف أن تدعم مثل تلك العمليات وتشارك فيها، بحسب الاقتضاء والصلة.

٢-٥ ينبغي تفسير هذه الخطوط التوجيهية وتطبيقها وفق النظم القانونية الوطنية والمؤسسات التابعة له.

٣- المبادئ التوجيهية

٣-١ تستند هذه الخطوط التوجيهية إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومعايير وممارسات مصائد الأسماك المسؤولة والتنمية المستدامة لمصائد الأسماك طبقاً لوثيقة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (ريو+٢٠) "المستقبل الذي نصبو إليه" والمدونة والصكوك الأخرى ذات الصلة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة والمهمشة وللحاجة إلى دعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف.

١- حقوق الإنسان وكرامته: الاعتراف لجميع الأفراد بالكرامة المتأصلة والمساواة وحقوق الإنسان غير القابلة للتحويل ويجب على جميع الأطراف الاعتراف بمبادئ حقوق الإنسان والقدرة على تطبيقها، واحترامها والترويج لها وحمايتها بالنسبة إلى المجتمعات المعتمدة على مصائد الأسماك صغيرة النطاق، على النحو المنصوص عليه في المعايير الدولية لحقوق الإنسان وهي: السمة العالمية والمطلقة؛ وعدم قابلية تحويلها؛ وعدم قابلية تجزئتها؛ والتكافل والترابط؛ والمساواة وعدم التمييز؛ والمشاركة والإدماج؛ والمساءلة وسيادة القانون. ويتعين على الدول احترام وحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان في عملهم في مجال مصائد الأسماك صغيرة النطاق.

وتتحمل جميع الجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها المشاريع التجارية المتصلة بمصائد الأسماك صغيرة النطاق أو المؤثرة فيها، مسؤولية احترام حقوق الإنسان. وينبغي للدول أن تنظم نطاق الأنشطة في ما يتعلق بالمصائد صغيرة النطاق للجهات الفاعلة من غير الدول بغية التأكد من التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢- احترام الثقافات: الاعتراف بالأشكال الحالية للتنظيم والتقاليد والمعارف المحلية والممارسات لدى مجتمعات الصيادين على نطاق صغير، بمن فيهم الشعوب الأصلية والأقليات العرقية مع تشجيع المرأة على تولي دور قيادي ومع مراعاة المادة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣- عدم التمييز: التشجيع في مصائد الأسماك صغيرة النطاق على القضاء على جميع أشكال التمييز في السياسات وفي الممارسات العملية.

٤- المساواة والإنصاف بين الجنسين هما عنصران أساسيان في أي عملية تنمية. وينبغي التشجيع على الاعتراف بالدور الحيوي للنساء في مصائد الأسماك صغيرة النطاق وبالمساواة في الحقوق والفرص.

٥- الإنصاف والمساواة: الترويج للعدالة والمعاملة المنصفة — سواء من الناحية القانونية أم من حيث الممارسة — لجميع الأفراد والشعوب، بما في ذلك المساواة في حقوق التمتع بجميع حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، ينبغي الاعتراف بالاختلافات بين المرأة والرجل واتخاذ تدابير محددة للتعجيل في تحقيق المساواة الفعلية، أي استخدام المعاملة التفضيلية حيثما تدعو الحاجة إليها من أجل تحقيق نتائج منصفة، لا سيما للفئات الضعيفة والمهمشة.

٦- التشاور والمشاركة: ضمان مشاركة نشطة وحررة وفعالة وهادفة ومستنيرة لمجتمعات الصيادين على نطاق صغير، بما في ذلك الشعوب الأصلية مع مراعاة إعلان الأمم المتحدة عن حقوق الشعوب الأصلية في عملية صنع القرار ككل فيما يتعلق بالموارد السمكية والمناطق التي تعمل فيها مصائد الأسماك صغيرة النطاق فضلاً عن الأراضي المجاورة، مع مراعاة اختلال توازن القوى القائم بين الأطراف المختلفة. وينبغي أن يشمل ذلك تعليقات ودعم أولئك الذين يمكن أن يتأثروا بالقرارات قبل اتخاذها، والاستجابة لمساهماتهم.

٧- سيادة القانون: اعتماد نهج قائم على القواعد لمصائد الأسماك صغيرة النطاق من خلال القوانين التي يتم الترويج لها على نطاق واسع في اللغات المعتمدة، التي تنطبق على الجميع، وتطبق بالتساوي ويفصل فيها بصورة مستقلة، وتنسجم مع الالتزامات القائمة بموجب القانون الوطني والقانون الدولي،

ومع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية المعمول بها.

٨- الشفافية: التحديد الواضح والنشر الواسع النطاق للسياسات والقوانين والإجراءات باللغات المستخدمة، ونشر القرارات على نطاق واسع باللغات المستخدمة، وفي صيغ متاحة للجميع.

٩- المساواة: اعتبار الأفراد والوكالات الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية مسؤولين عن أعمالهم وقراراتهم وفقا لمبادئ سيادة القانون.

١٠- الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية: تطبيق النهج الاحترازي وإدارة المخاطر للوقاية من النتائج غير المرغوب فيها، بما في ذلك الاستغلال المفرط للموارد السمكية والآثار البيئية السلبية والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية.

١١- النهج الكلية والمتكاملة: الاعتراف بنهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك باعتباره مبدأ مرشدا هاما، وتبني مفهومي الشمولية والاستدامة لجميع أجزاء النظم الإيكولوجية، بالإضافة إلى سبل العيش لمجتمعات الصيادين على نطاق صغير، وضمان التنسيق بين القطاعات بما أن مصايد الأسماك صغيرة النطاق ترتبط بشكل وثيق بالعديد من القطاعات الأخرى وتعتمد عليها.

١٢- المسؤولية الاجتماعية: تعزيز التضامن المجتمعي والمسؤولية الجماعية ومسؤولية الشركات والتشجيع على خلق بيئة تعزز التعاون بين أصحاب المصلحة.

١٣- قابلية التنفيذ والجدوى الاجتماعية والاقتصادية: ضمان أن تكون السياسات والاستراتيجيات والخطط والإجراءات الرامية إلى تحسين حكم مصايد الأسماك صغيرة النطاق وتنميتها سليمة اجتماعيا واقتصاديا وعقلانية. كما ينبغي لها الاسترشاد بالظروف الحالية، وأن تكون قابلة للتنفيذ وللتكيف مع الظروف المتغيرة، كما يجب عليها أن تدعم قدرة المجتمع المحلي على مواجهة العقبات.

٤- العلاقة بالصكوك الدولية الأخرى

١-٤ ينبغي تفسير هذه الخطوط التوجيهية وتطبيقها بما يتفق مع الحقوق والالتزامات القائمة بموجب القانون الوطني والدولي، ومع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية

بموجب الصكوك الإقليمية والدولية النافذة. فهي تكمل وتدعم المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تتناول حقوق الإنسان مصايد الأسماك المسؤولة والتنمية المستدامة. وقد وضعت الخطوط التوجيهية باعتبارها مكملة للمدونة وهي تدعم مصايد الأسماك المسؤولة والاستخدام المستدام للموارد بما يتفق مع هذا الصك.

٢-٤ ولا ينبغي أن يفسر أي شيء في هذه الخطوط التوجيهية على أنه يقيد أو يقوض أي حقوق أو التزامات تكون الدولة خاضعة لها بمقتضى القانون الدولي. ويمكن الاسترشاد بهذه الخطوط التوجيهية لإجراء تعديلات ولاستلهاج أحكام تشريعية وتنظيمية جديدة أو إضافية.

الجزء ٢

الصيد الرشيد والتنمية المستدامة

٥- حوكمة الحيازة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق وإدارة الموارد

وحمايتها مع مراعاة، حسب الاقتضاء، الحقوق العرفية، بالنسبة إلى الموارد المائية والأراضي ومناطق الصيد على نطاق صغير التي تتمتع بها مجتمعات الصيد على نطاق صغير. وعند الاقتضاء، ينبغي، بغية حماية مختلف أشكال حقوق الحيازة المشروعة، إيجاد تشريعات خاصة لهذا الغرض. وينبغي للدول أن تتخذ التدابير المناسبة لتحديد وتسجل وتحترم أصحاب الحيازة المشروعين وحقوقهم. أما القواعد والممارسات المحلية، فضلاً عن الوصول العرفي وإلا فالتفضيلي إلى الموارد السمكية والأراضي من قبل مجتمعات الصيد صغير النطاق فمن فيها الشعوب الأصلية والأقليات العرقية، فيجب الاعتراف بها واحترامها وحمايتها بطرق تتفق مع قانون حقوق الإنسان الدولي. وينبغي مراعاة إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية وإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية

١-٥ تعترف هذه الخطوط التوجيهية بالحاجة إلى الاستخدام المسؤول والمستدام للتنوع البيولوجي المائي والموارد الطبيعية من أجل تلبية المتطلبات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية. وتحتاج مجتمعات الصيد صغير النطاق إلى ضمان حقوق حيازة الموارد التي تشكل أساس رفاهيتهم الاجتماعية والثقافية وسبل عيشهم وتنميتهم المستدامة. كما تدعم الخطوط التوجيهية التوزيع العادل للفوائد الناجمة عن الحكم الرشيد لمصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية، ومكافحة صغار صيادي الأسماك والعاملين في قطاع الصيد من الرجال والنساء.

٥-ألف الحوكمة المسؤولة للحيازة

ولغوية عند الاقتضاء. وحيثما تؤدي الإصلاحات الدستورية أو القانونية إلى تعزيز حقوق المرأة وتضعها في صراع مع الأعراف، ينبغي أن تتعاون جميع الأطراف لاستيعاب هذه التغييرات في نظم الحيازة العرفية.

٢-٥ ينبغي لجميع الأطراف الاعتراف بأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات المعمول بها في مصايد الأسماك صغيرة النطاق عامل محوري لإعمال حقوق الإنسان والأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتحقيق سبل العيش المستدامة والاستقرار الاجتماعي والإسكان الآمن والنمو الاقتصادي والتنمية الريفية الاجتماعية.

٥-٥ يتعين على الدول الاعتراف بدور مجتمعات الصيد على نطاق صغير وحقوق الشعوب الأصلية في استرداد، وصون وحماية والمشاركة في إدارة النظم الإيكولوجية الساحلية والمائية المحلية.

٣-٥ ينبغي أن تكفل الدول طبقاً لتشريعاتها حصول صغار الصيادين والعاملين في صيد الأسماك ومجتمعاتهم على حقوق مضمونة وعادلة ومناسبة اجتماعياً وثقافياً بحيازة الموارد السمكية (البحرية والداخلية) ومناطق الصيد على نطاق صغير والأراضي المحاذية لها، مع إيلاء عناية خاصة للمرأة بالنسبة إلى حقوق الحيازة.

٦-٥ حيثما تملك الدول أو تتحكم بالموارد من الماء (بما في ذلك الموارد السمكية) ومن الأراضي، يجب أن تحدد حقوق استخدام وحيازة هذه الموارد مع مراعاة جملة أمور من بينها الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأوسع. وينبغي للدول، حسب الاقتضاء، أن تعترف وتحمي الموارد المملوكة من القطاع العام التي يتم استخدامها وإدارتها بشكل جماعي، لا سيما من قبل مجتمعات الصيد صغير النطاق.

٤-٥ يتعين على الدول، طبقاً لتشريعاتها، وجميع الأطراف الأخرى الإقرار بجميع أشكال حقوق الحيازة المشروعة واحترامها

٢- تستخدم عبارة "حق الحيازة" بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

٧-٥ ينبغي للدول، مع مراعاة المادة ٦-٨١ من المدونة، وحسب الاقتضاء، أن تمنح إمكانية الوصول التفضيلي لمصايد الأسماك صغيرة النطاق إلى الأسماك في المياه الخاضعة للولاية الوطنية بغية تحقيق نتائج منصفة للمجموعات المختلفة من الناس، ولا سيما الفئات الضعيفة. وينبغي حسب الاقتضاء، اتخاذ تدابير محددة، من بينها إنشاء وإنفاذ مناطق حصرية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق. وينبغي إيلاء مصايد الأسماك صغيرة النطاق العناية الواجبة قبل إبرام اتفاقات بشأن الوصول إلى الموارد مع بلدان ثالثة وأطراف ثالثة.

٨-٥ وينبغي للدول اعتماد تدابير لتسهيل وصول مجتمعات الصيد على نطاق صغير بشكل عادل إلى الموارد من مصايد الأسماك، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، الإصلاحات الرامية إلى إعادة توزيع الموارد، مراعاة أحكام الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحكم الرشيد لحيازة الأراضي والثروة السمكية والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

٩-٥ ينبغي للدول أن تكفل عدم تعرض مجتمعات الصيد صغير النطاق للطرد التعسفي وعدم إبطال حقوقهم الشرعية بالحيازة أو امتنانها. ويجب أن تعترف الدول بأن المنافسة من جانب المستخدمين الآخرين في تزايد داخل مناطق الصيد على نطاق صغير وأن مجتمعات الصيد صغير النطاق، ولا سيما الفئات الضعيفة والمهمشة، غالباً ما تكون الطرف الأضعف في الصراعات مع القطاعات الأخرى وهي قد تحتاج إلى دعم خاص إذا تعرضت رزقها للتهديد بسبب أعمال الإهماء وأنشطة القطاعات الأخرى.

١٠-٥ ينبغي للدول وغيرها من الأطراف أن تقوم، قبل تنفيذ مشاريع إهمائية واسعة النطاق يمكن أن تؤثر في مجتمعات الصيد على نطاق صغير، بالنظر في التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال دراسات للتأثيرات وعقد مشاورات فعالة وهادفة مع هذه المجتمعات، وفقاً للتشريعات الوطنية.

١١-٥ على الدول أن تتيح من خلال هيئات قضائية وإدارية محايدة ومختصة، لمجتمعات الصيد صغير النطاق وللأفراد، بما فيهم الضعفاء والمهمشين، إمكانية الحصول

على وسائل فعالة ومقبولة السعر وحسنة التوقيت لتسوية النزاعات بشأن حقوق الحيازة طبقاً للتشريعات الوطنية، بما في ذلك الوسائل البديلة لتسوية تلك المنازعات، كما ينبغي لها توفير سبل الانتصاف الفعالة، التي قد تشمل الحق في الطعن، حسب الاقتضاء. ويترب إنفاذ تلك الحلول بسرعة طبقاً للتشريعات الوطنية ويمكن أن تشمل رد الحقوق وإعادة الملك والتعويض وجبر الضرر.

١٢-٥ ينبغي للدول أن تسعى إلى استرداد إمكانية الوصول إلى مناطق الصيد التقليدية والأراضي الساحلية بالنسبة إلى مجتمعات الصيد صغير النطاق الذين كانوا قد تعرضوا للتهجير بسبب الكوارث الطبيعية و/أو النزاعات المسلحة مع الأخذ بعين الاعتبار استدامة موارد المصايد. ويتعين على الدول استحداث آليات لدعم مجتمعات الصيادين التي كانت عرضة لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان لكي يعيدوا بناء حياتهم وسبل عيشهم. ويجب أن تشمل هذه الخطوات القضاء على أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة في ممارسات الحيازة في حالات حصول كوارث طبيعية و/أو نزاعات مسلحة.

٥-بء إدارة الموارد المستدامة

١٣-٥ ينبغي للدول ولجميع العاملين في إدارة المصايد اتخاذ تدابير لحفظ الموارد السمكية على المدى الطويل ولاستخدامها المستدام ولضمان وجود أساس إيكولوجي لإنتاج الأغذية. وعليهم تعزيز وتطبيق نظم الإدارة المناسبة، بما يتسق مع التزاماتهم القائمة بموجب القانون الوطني والدولي والالتزامات الطوعية بما في ذلك المدونة التي تعترف اعترافاً وافياً بمتطلبات ومصايد الأسماك صغيرة النطاق وبفرصها.

١٤-٥ ينبغي لجميع الأطراف الاعتراف بالترابط بين الحقوق والمسؤوليات؛ وبأن حقوق الحيازة تقابلها الواجبات، ودعم حفظ الموارد على المدى الطويل واستخدامها المستدام والمحافظة على الأساس الإيكولوجي لإنتاج الأغذية. ويجب أن تستخدم مصايد الأسماك صغيرة النطاق ممارسات صيد تحد قدر المستطاع من الضرر اللاحق بالبيئة البحرية والأنواع المتصلة بها وتدعم استدامة الموارد.

10-5 ينبغي للدول تيسير وتدريب ودعم مجتمعات الصيد صغير النطاق لكي تشارك وتحمل المسؤولية وتراعي حقوق ونظم الحيازة المشروعة الخاصة بها، وإدارة الموارد التي تعتمد عليها لرفاهيتها والتي تستخدمها تقليدياً لكسب عيشها. وبناء عليه، ينبغي أن تشرك الدول مجتمعات الصيد صغير النطاق مع إيلاء اهتمام خاص للمشاركة العادلة للنساء، والفئات الضعيفة والمهمشة في تخطيط وتصميم، وعند الاقتضاء، تنفيذ التدابير الإدارية، بما في ذلك في المناطق المحمية، التي تؤثر على خياراتهم المعيشية. ويجب أيضاً تعزيز نظم الإدارة التشاركية، مثل الإدارة المشتركة، وفقاً للقانون الوطني.

16-5 ينبغي للدول أن تضمن إنشاء أنظمة للرصد والمراقبة والإشراف أو الترويج لاستخدام الأنظمة الموجودة التي تنطبق على مصائد الأسماك صغيرة النطاق وتناسبها. ويجب أن تقدم الدعم لمثل هذه الأنظمة، مع إشراك الجهات الفاعلة في مصائد الأسماك صغيرة النطاق بحسب الحاجة وأن تعزز التدابير التشاركية ضمن سياق الإدارة المشتركة. ويتعين على الدول أن تحرص على وجود آليات فعالة للرصد والإنفاذ لمنع جميع أشكال ممارسات الصيد غير القانوني و/أو المؤذية التي تؤثر سلباً على النظم الإيكولوجية البحرية والداخلية، ومنع تلك الممارسات والقضاء عليها. ويجدر بالدول أن تسعى إلى تحسين تسجيل نشاط الصيد. ويتعين على الصيادين على نطاق صغير دعم نظم الرصد والمراقبة والإشراف وإعطاء السلطات الحكومية المختصة المعلومات اللازمة لإدارة هذا النشاط.

17-5 على الدول أن تضمن توضيح الأدوار والمسؤوليات في إطار ترتيبات الإدارة المشتركة للأطراف المعنية وأصحاب المصلحة والاتفاق عليها من خلال عملية تشاركية ومستندة إلى أساس علمي. وتعتبر جميع الأطراف مسؤولة عن الاضطلاع بأدوار الإدارة المتفق عليها. وينبغي بذل ما أمكن لتمثيل مصائد الأسماك صغيرة النطاق في الاتحادات المهنية وأجهزة المصائد المحلية والوطنية ذات الصلة ومشاركتها بنشاط في جميع عمليات صنع القرارات ورسم السياسات المتعلقة بالمصايد.

18-5 ينبغي للدول والجهات الفاعلة في مصائد الأسماك صغيرة النطاق أن تشجع وتدعم دور ومشاركة الرجال والنساء،

سواء أساهموا في عمليات ما قبل الصيد أو الصيد أو ما بعد الصيد في إطار الإدارة المشتركة وتعزيز مصائد الأسماك المسؤولة، مقدمين معارفهم ووجهات نظرهم واحتياجاتهم المحددة. ويترتب على جميع الأطراف أن تولي اهتماماً خاصاً لضرورة ضمان المشاركة العادلة للمرأة، وتصميم تدابير خاصة لتحقيق هذا الهدف.

19-5 حيثما توجد مشاكل عابرة للحدود ومشاكل أخرى مشابهة مثل المياه والموارد السمكية المشتركة، ينبغي للدول العمل معاً لضمان أن يتم منح حقوق الحيازة لمجتمعات الصيد صغير النطاق وحمايتها.

20-5 يتعين على الدول تفضي السياسات والتدابير المالية التي قد تساهم في وجود طاقات الصيد المفرطة وتؤدي بالتالي إلى استغلال مفرط للموارد، بما يؤثر سلباً على مصائد الأسماك صغيرة النطاق.

6- التنمية الاجتماعية والعمالة والعمل اللائق

1-6 ينبغي لجميع الأطراف النظر في إمكانية استخدام نهج متكاملة وشاملة للنظم الإيكولوجية من أجل إدارة مصائد الأسماك صغيرة النطاق والتنمية التي تراعي تعقيدات سبل العيش. وقد تدعو الحاجة إلى إيلاء العناية الواجبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما يضمن تمكين مجتمعات الصيد صغير النطاق وإعطائها القدرة على التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بها.

2-6 ينبغي للدول أن تروج للاستثمار في تنمية الموارد البشرية مثل الصحة والتعليم ومحو الأمية والمشاركة الرقمية والمهارات الفنية الأخرى التي تولد قيمة مضافة لموارد المصايد فضلاً عن التوعية. ويتعين على الدول اتخاذ خطوات تكفل تدريباً للأعضاء في مجتمعات الصيد على نطاق صغير الحصول بكلفة زهيدة على هذه الخدمات وعلى غيرها من الخدمات الأساسية من خلال إجراءات وطنية وإقليمية فرعية، بما فيها السكن اللائق والمرافق الصحية المأمونة والنظيفة والمياه الصالحة للشرب للاستخدام الشخصي والمنزلي ومصادر الطاقة. ويجب تقبل المعاملة التفضيلية للمرأة وللشعوب الأصلية

وللفئات الضعيفة والمهمشة - من حيث تقديم الخدمات وعدم التمييز وغير ذلك من حقوق الإنسان - وتشجيعها عندما تكون مطلوبة لضمان المنافع العادلة.

٣-٦ ينبغي للدول أن تروج للحماية الاجتماعية للعاملين في مصايد الأسماك صغيرة النطاق.

٤-٦ وينبغي أن تأخذ في الاعتبار خصائص مصايد الأسماك صغيرة النطاق وتطبيق خطط للضمان الاجتماعي على امتداد سلسلة القيمة.

٥-٦ ينبغي للدول أن تدعم تطوير الخدمات الأخرى والحصول عليها، وهي خدمات مناسبة لمجتمعات الصيد صغير النطاق في ما يتعلق، على سبيل المثال، بالادخار والائتمان وخطط التأمين، مع التركيز بشكل خاص على ضمان وصول المرأة إلى مثل هذه الخدمات.

٦-٦ وينبغي للدول أن تعترف بأن الطائفة الكاملة من الأنشطة على امتداد سلسلة القيمة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق هي عمليات اقتصادية ومهنية أي: مراحل ما قبل وما بعد الحصاد، سواء في البيئة المائية أم البر؛ التي يضطلع بها الرجال أو النساء. وينبغي النظر في جميع الأنشطة: أي تلك التي تمارس بوقت جزئي أو بصورة متقطعة و/أو للكفاف. وينبغي تعزيز فرص التطوير المهني والتنظيمي، ولا سيما للفئات الأكثر ضعفاً من العاملين في مجال الصيد ما بعد الحصاد والنساء في مصايد الأسماك صغيرة النطاق.

٧-٦ ينبغي للدول أن تعزز العمل اللائق لجميع العاملين في مجال مصايد الأسماك صغيرة النطاق، بما في ذلك كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي. كما ينبغي للدول أن تهيئ الظروف المناسبة لضمان مراعاة أنشطة مصايد الأسماك في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق وفقاً للقانون الوطني.

٨-٦ على الدول أن تتخذ خطوات من أجل الإعمال المطرد لحق الصيادين على نطاق صغير والعاملين في مجال الصيد في مستوى معيشي لائق والعمل وفقاً للمعايير الدولية والوطنية لحقوق الإنسان. ويتعين على الدول خلق بيئة مواتية للتنمية

المستدامة في مجتمعات الصيد صغير النطاق. وينبغي للدول أن تتبع سياسات اقتصادية عامة شاملة وغير تمييزية وسليمة لكي تستخدم في المناطق البحرية ومناطق المياه العذبة والمناطق البرية بما يسمح لمجتمعات الصيد صغير النطاق والمنتجين الآخرين للغذاء ولا سيما النساء، بكسب عائد عادل من أعمالهم ورأسمالهم وإدارتهم، وتشجع حفظ الموارد الطبيعية والإدارة المستدامة.

٩-٦ ينبغي أن تدعم الدول وأصحاب المصلحة الآخرون الفرص القائمة، أو أن تطور الفرص التكميلية والبدلية المدرة للدخل - بالإضافة إلى جني الأرباح من الأنشطة المتعلقة بالمصايد - لصالح مجتمعات الصيد صغير النطاق، كما هو مطلوب ولدعم الاستخدام المستدام للموارد وتنويع سبل العيش. ويجب الاعتراف بدور مصايد الأسماك صغيرة النطاق في الاقتصادات المحلية والروابط بين هذا القطاع المحلي والاقتصاد الأوسع، والاستفادة منها. وينبغي لمجتمعات الصيد صغير النطاق الاستفادة من التطورات مثل السياحة القائمة على المجتمع المحلي والتربية الرشيدة للأحياء المائية صغيرة النطاق.

١٠-٦ ينبغي على جميع الأطراف أن تهيئ الظروف للرجال والنساء في مجتمعات الصيد صغير النطاق لكي يمارسوا صيد الأسماك والأنشطة ذات الصلة بالمصايد في بيئة خالية من الجرائم والعنف وأنشطة الجريمة المنظمة والقرصنة والسرقة والاعتداء الجنسي والفساد وإساءة استخدام السلطة. وينبغي لجميع الأطراف اتخاذ خطوات لوضع تدابير تهدف إلى القضاء على العنف وحماية النساء المعرضات لهذا النوع من العنف في مصايد الأسماك صغيرة النطاق. وينبغي للدول ضمان وصول ضحايا، جملة أمور منها، العنف وسوء المعاملة، بما في ذلك داخل الأسرة أو المجتمع المحلي.

١١-٦ ينبغي للدول والأطراف الفاعلة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق، بما في ذلك السلطات التقليدية والعرفية، أن تفهم دور الصيادين المهاجرين والعاملين في مجال مصايد الأسماك صغيرة النطاق وتقره وتحترمه، على اعتبار أن الهجرة هي استراتيجية شائعة لكسب العيش في مصايد الأسماك صغيرة النطاق. ويتعين على الدول وعلى الأطراف الفاعلة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق التعاون على وضع الأطر الملائمة للسماح

ولاثق، وتحترم خياراتهم الوظيفية وتوفر فرصاً متساوية لجميع الفتيان والفتيات والشبان والنساء.

١٦-٦ على الجهات الفاعلة في مصائد الأسماك صغيرة النطاق أن تعترف بأهمية رفاه الأطفال وتعليمهم من أجل مستقبل الأطفال تحديداً ومستقبل المجتمع عامةً. ويجب أن يذهب الأطفال إلى المدرسة وأن يكونوا بمنأى عن أي اعتداء وأن تحترم حقوقهم كافة بما يتفق مع معاهدة حقوق الطفل.

١٧-٦ ينبغي لجميع الأطراف أن تعترف بالتعقيد الذي يحيط بقضايا السلامة في عرض البحر (في مصائد الأسماك البحرية والداخلية) والأسباب المتعددة وراء السلامة المنقوصة. وهذا ينطبق على جميع أنشطة الصيد. وينبغي للدول أن تكفل تطوير وسن وتنفيذ القوانين واللوائح المناسبة التي تتفق مع الخطوط التوجيهية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية للعمل في مجال الصيد والسلامة البحرية في مصائد الأسماك صغيرة النطاق.^٣

١٨-٦ ينبغي أن تعترف الدول بأن تحسين السلامة البحرية، الذي يشمل الصحة والسلامة المهنية، في مصائد الأسماك صغيرة النطاق (الداخلية والبحرية) يتحقق بأفضل صورة من خلال وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية متماسكة ومتكاملة بمشاركة فاعلة من قبل الصيادين أنفسهم مع عناصر التنسيق الإقليمي، حسب الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، يجب لإدارة المصائد بشكل عام أن توفر السلامة في البحار للصيادين على نطاق صغير ويجدر بالدول أن تقدم الدعم، من بين أمور أخرى، ومسك نظام وطني للإبلاغ عن الحوادث وتقديم برامج للتوعية بالسلامة في البحار واعتماد التشريعات المناسبة للسلامة البحرية في المصائد الصغيرة النطاق. وينبغي الاعتراف في سياق العملية بدور المؤسسات والهيئات القائمة في المجتمعات المحلية لزيادة الامتثال، وجمع البيانات والتدريب والتوعية، وعمليات البحث والإنقاذ. ويتعين على الدول الترويج للحصول على المعلومات وعلى نظم الطوارئ لعمليات الإنقاذ في البحار للسفن الصغيرة الحجم.

بالإدماج العادل والملائم للمهاجرين الذين يشاركون في الاستخدام المستدام لموارد المصايد والذين لا يقضون، حوكمة مصائد الأسماك القائمة على مستوى المجتمع المحلي والتنمية في مصائد الأسماك صغيرة النطاق وفقاً للقانون الوطني. وينبغي للدول الإقرار بأهمية التنسيق في ما بين الحكومات الوطنية الخاصة بها في ما يتعلق بهجرة الصيادين والعاملين في مجال مصائد الأسماك صغيرة النطاق عبر الحدود الوطنية. وينبغي وضع السياسات والتدابير الإدارية اللازمة بالتشاور مع المنظمات والمؤسسات المعنية بمصائد الأسماك صغيرة النطاق.

١٢-٦ ينبغي للدول إدراك ومعالجة أسباب وتبعات تنقل صيادي الأسماك عبر الحدود والمساهمة في فهم القضايا العابرة للحدود التي تؤثر في استدامة مصائد الأسماك صغيرة النطاق.

١٣-٦ ينبغي للدول معالجة قضايا الصحة المهنية وظروف العمل غير العادلة لجميع صغار الصيادين والعاملين في مجال صيد الأسماك عبر التأكد من وجود التشريعات الضرورية وتنفيذها وفقاً للتشريعات الوطنية ولمعايير حقوق الإنسان الدولية والصكوك الدولية التي تكون الدولة طرفاً متعاقداً فيها، ومنها مثلاً الميثاق الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعاهدات ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية. ويجب على جميع الأطراف السعي إلى ضمان أن مسألة الصحة والسلامة المهنتيين جزء لا يتجزأ من إدارة المصايد ومبادرات التنمية.

١٤-٦ ينبغي للدول القضاء على العمل الجبري، ومنع العبودية على أساس الديون للرجال والنساء والأطفال واتخاذ تدابير فعالة لحماية الصيادين والعاملين في قطاع صيد الأسماك، بما في ذلك المهاجرين، وذلك بهدف القضاء التام على العمل القسري في مصائد الأسماك بما فيها مصائد الأسماك صغيرة النطاق.

١٥-٦ ينبغي أن تتيح الدول إمكانية دخول المدارس والمرافق التعليمية التي تلبي احتياجات مجتمعات الصيد صغير النطاق والتي تمكّن الشباب من الحصول على عمل مربح

٣- تشمل من بين جملة أمور المدونة بشأن سلامة صيادي الأسماك وسفن الصيد الصادرة في عام ١٩٦٨ (المعدلة منذ ذلك الحين) والخطوط التوجيهية الطوعية الصادرة عن الفاو ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية بشأن تصميم وتشهيد وتجهيز سفن الصيد الصغيرة الصادرة في عام ١٩٨٠ وتوصيات السلامة الصادرة في عام ٢٠١٠ لسفن الصيد التي لا يتعدى طول منها ١٢ متراً وسفن الصيد التي ليس لها متن.

١٩-٦ مع مراعاة الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني بما في ذلك القسم ٢٥، يتعين على الأطراف كافة حماية حقوق الإنسان وكرامة أصحاب المصلحة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق في حالات النزاعات المسلحة طبقاً للقانون الإنساني الدولي بما يكتفهم من تأمين سبل عيشهم التقليدية ومن النفاذ إلى مواقع الصيد المتعارف عليها ومن حماية ثقافتهم وطريقة عيشهم. وينبغي تسهيل مشاركتهم في صنع القرارات المتعلقة بمسائل تعينهم.

٧- سلاسل القيمة ومرحلة ما بعد الحصاد والتجارة

١-٧ ينبغي لجميع الأطراف الاعتراف بالدور المركزي الذي تؤديه مصايد الأسماك صغيرة النطاق والقطاع الفرعي لما بعد الحصاد والجهات الفاعلة فيه في سلسلة القيمة. وينبغي لجميع الأطراف ضمان أن تكون الجهات الفاعلة لما بعد الحصاد جزءاً من عمليات صنع القرارات ذات الصلة، مع الاعتراف بأن هناك في بعض الأحيان علاقات قوة غير متكافئة بين الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة وبأن الفئات الضعيفة والمهمشة قد تتطلب دعماً خاصاً.

٢-٧ ينبغي لجميع الأطراف الاعتراف بالدور الذي تؤديه المرأة في كثير من الأحيان في القطاع الفرعي لما بعد الحصاد ودعم التحسينات لتسهيل مشاركة المرأة في هذا العمل. وينبغي أن تكفل الدول إتاحة وسائل الراحة والخدمات المناسبة للمرأة بحسب الحاجة، لتمكينها من الاحتفاظ بسبل عيشها في القطاع الفرعي لما بعد الحصاد وتعزيزها.

٣-٧ ينبغي أن تشجع الدول وتقدم الاستثمارات وأن تمكّنها في البنى التحتية والهيكل التنظيمية المناسبة وفي تنمية القدرات من أجل دعم مصايد الأسماك صغيرة النطاق في النطاق الفرعي لما بعد الحصاد لإنتاج نوعية جيدة وآمنة من الأسماك والمنتجات السمكية، من أجل التصدير والأسواق المحلية، بطريقة مسؤولة ومستدامة.

٤-٧ ينبغي للدول والشركاء في التنمية الاعتراف بالأشكال التقليدية لاتحادات الصيادين والعاملين في مجال الصيد وتشجيعهم على تنظيم أنفسهم بالشكل المناسب وعلى بناء قدراتهم على النحو اللازم في جميع مراحل سلسلة القيمة، من أجل تعزيز دخلهم وتأمين سبل عيشهم طبقاً للتشريعات الوطنية. ووفقاً لذلك، ينبغي دعم إنشاء وتطوير التعاونيات والمنظمات المهنية في قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق والهيكل التنظيمية الأخرى، فضلاً عن آليات التسويق على غرار البيع بالمرزاد، حسب الاقتضاء.

٥-٧ ينبغي لجميع الأطراف تجنب الخسائر والهدر

في مرحلة ما بعد الصيد والبحث عن سبل لخلق القيمة المضافة من خلال الاستفادة أيضاً من التكنولوجيات التقليدية الموجودة والتكنولوجيات المحلية الفعالة من حيث التكلفة، والابتكارات المحلية ونقل التكنولوجيا المناسبة ثقافياً. وينبغي تشجيع الممارسات المستدامة بيئياً ضمن نهج خاصة بالنظام الإيكولوجي، التي تمنع على سبيل المثال، هدر المدخلات (المياه والوقود الخشبي وغير ذلك) في عملية تناول الأسماك الصغيرة وإعدادها.

٦-٧ ينبغي للدول أن تسهل الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لمنتجات مصايد الأسماك صغيرة النطاق والترويج لتجارتها العادلة وغير التمييزية. وينبغي للدول أن تعمل معاً لاستحداث أنظمة وإجراءات تجارية التي تقوم بالخصوص بدعم التجارة الإقليمية بالمنتجات من مصايد الأسماك صغيرة النطاق، مع مراعاة الاتفاقات المبرمة تحت إطار منظمة التجارة العالمية، ومع الأخذ بعين الاعتبار حقوق وواجبات أعضاء منظمة التجارة العالمية عند الاقتضاء.

٧-٧ ينبغي للدول إيلاء العناية الواجبة لتأثير التجارة الدولية بالأسماك والمنتجات السمكية والإدماج العمودي للصيادين المحليين على نطاق صغير وللعاملين في مجال الصيد ولمجتمعاتهم. ويتعين على الدول أن تحرص على ألا يؤثر الترويج للتجارة الدولية بالأسماك والإنتاج المخصص للتصدير

٨- المساواة بين الجنسين

٨-١ على كل الأطراف الاعتراف بأن تحقيق المساواة بين الجنسين يحتاج إلى تضافر جهود الأطراف كافة وبأن تعميم المسائل الجنسانية يجب أن يكون جزءاً متأسلاً من استراتيجيات تنمية كافة مصايد الأسماك صغيرة النطاق. ولتحقيق المساواة بين الجنسين، تقتضي هذه الاستراتيجيات اعتماد نهج مختلفة في سياقات ثقافية مختلفة وتجاوز الممارسات التمييزية بحق النساء.

٨-٢ ينبغي للدول أن تفي بالتزاماتها التي نصت عليها القوانين الدولية لحقوق الإنسان وأن تنفذ الصكوك ذات الصلة التي هي طرف فيها، بما في ذلك من ضمن جملة أمور، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وعليها أن تضع في الحسبان إعلان بيجين ومنهج العمل الخاص به. ويتعين على الدول أن تسعى إلى ضمان مشاركة عادلة للمرأة في عمليات صنع القرارات الخاصة بالسياسات الموجهة نحو مصايد الأسماك صغيرة النطاق. وينبغي للدول أن تعتمد تدابير محددة للتصدي للتمييز ضد المرأة، مع خلق مساحات لمنظمات المجتمع المدني، وبخاصة للنساء العاملات في مجال صيد الأسماك ومنظماتهن، من أجل المشاركة في رصد تنفيذها. ويتوجب تشجيع المرأة على المشاركة في منظمات مصايد الأسماك، كما ينبغي تقديم الدعم ذي الصلة على مستوى التطوير التنظيمي.

٨-٣ يتعين على الدول سنّ سياسات وتشريعات تحقق المساواة بين الجنسين والعمل، حسب المقتضى، على تكييف التشريعات والسياسات والتدابير غير المتوائمة مع المساواة بين الجنسين مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وينبغي للدول أن تكون في طليعة تنفيذ الإجراءات لتحقيق المساواة بين الجنسين، عبر جملة أمور من بينها تجنيد كل من الرجال والنساء باعتبارهم موظفي إرشاد وضمان فرص متساوية للرجال والنساء للحصول على الإرشاد والخدمات الفنية، بما في ذلك الدعم القانوني، المتعلقة بمصايد الأسماك. ويتعين على الأطراف كافة التعاون معاً لابتكار نظم عملية لتقييم تأثير التشريعات والسياسات والإجراءات من أجل النهوض بوضع المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

تأثيراً سلبياً على الاحتياجات الغذائية للأشخاص الذين تشكل الأسماك بالنسبة إليهم عنصراً حيوياً للحصول على نظام غذائي مغذٍ ولصحتهم ورفاهيتهم والذين لا تتوافر لديهم بسهولة ومتناولهم مصادر مماثلة للغذاء.

٧-٨ ينبغي للدول وللجهات الفاعلة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق وغيرها من الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة أن تدرك بأنه يتعين توزيع المنافع الناشئة عن التجارة الدولية توزيعاً عادلاً. ويجدر بالدول أن تحرص على وجود نظم فعالة لإدارة مصايد الأسماك لتفادي الاستغلال المفرط نتيجة الطلب في الأسواق، مما قد يهدد استدامة موارد مصايد الأسماك والأمن الغذائي والتغذية. ويجب أن تتضمن نظم إدارة مصايد الأسماك هذه الممارسات وسياسات وإجراءات رشيدة في مرحلة ما بعد الصيد لكي يستفيد صغار الصيادين وغيرهم من الأقران من عائدات الصادرات بصورة منصفة على امتداد سلسلة القيمة.

٧-٩ ينبغي للدول أن تعتمد سياسات وإجراءات، بما في ذلك التقييمات البيئية والاجتماعية وغيرها من التقييمات ذات الصلة، لضمان المعالجة المنصفة للأثار السلبية للتجارة الدولية على البيئة وثقافة مصايد الأسماك صغيرة النطاق وسبل العيش والاحتياجات الخاصة المتصلة بالأمن الغذائي. ويجب أن يكون التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين جزءاً من هذه السياسات والإجراءات.

٧-١٠ ينبغي للدول أن تتيح الوصول إلى كافة معلومات السوق والمعلومات التجارية ذات الصلة لأصحاب المصلحة في سلسلة القيمة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق. ويجب أن تتمكن الجهات الفاعلة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق من الوصول إلى معلومات دقيقة عن السوق وفي الوقت المناسب لمساعدتها على التكيف مع الظروف المتغيرة للسوق. أما تنمية القدرات فمطلوبة هي أيضاً كي يتمكن جميع أصحاب المصلحة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق، ولا سيما النساء والمجموعات الضعيفة والمهمشة، من التكيف والاستفادة بصورة منصفة من الفرص التي تتيحها توجهات الأسواق العالمية والحالات المحلية مع التخفيف من أي آثار سلبية محتملة.

٤-٨ يتعيّن على الأطراف كافة تشجيع تطوير أنواع محسّنة من التكنولوجيا التي تهّم المرأة وتناسبها في عملها في مجال مصايد الأسماك صغيرة النطاق.

٩- أخطار حدوث الكوارث وتغير المناخ

١-٩ يتعيّن على الدول أن تقرّ بأنّ مكافحة تغير المناخ، بما في ذلك في سياق مصايد الأسماك صغيرة النطاق، يتطلّب إجراءات ملخّة وطموحة، طبقاً للأهداف والمبادئ والأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، مع مراعاة نتائج الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (ريو+٢٠) "المستقبل الذي نصبو إليه".

٢-٩ يتعيّن على الأطراف كافة أن تقرّ وتأخذ بعين الاعتبار التأثير المتميّز للكوارث الطبيعية وللحوادث التي يتسبب بها الإنسان وتغير المناخ على مصايد الأسماك صغيرة النطاق. وعلى الدول أن تضع سياسات وخطط تتناول تغيّر المناخ في المصايد، ولا سيما استراتيجيات للتكيف ولتخفيف الأثر، حسب الملائم، فضلا عن بناء المرونة وذلك بالتشاور الكامل والفعال مع مجتمعات الصيادين، بما في ذلك السكان الأصليين، والرجال والنساء، مع الاهتمام بشكل خاص بالفئات الضعيفة والمهمشة. ويجب تقديم دعم خاص لمجتمعات الصيد صغيرة النطاق الذين يعيشون على جزر صغيرة تترتّب فيها عن تغير المناخ تبعات معينة بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية والسكن وسبل العيش.

٣-٩ ينبغي لجميع الأطراف أن تعترف بالحاجة إلى اتباع نهج متكامل وشامل، بما في ذلك التعاون بين القطاعات، وذلك للتصدي لخطر حدوث الكوارث وتغير المناخ في مصايد الأسماك صغيرة النطاق. وينبغي للدول وللأطراف المعنية الأخرى أن تتخذ خطوات لمعالجة قضايا مثل التعرية والتلوث الساحلي وتدمير الموائل الساحلية نتيجة لعوامل من فعل الإنسان لا تتعلق بالمصايد. فإن هذه الشواغل تقوض بصورة جدية سبل عيش مجتمعات الصيادين وقدرتهم على التكيف مع الآثار الممكنة لتغيّر المناخ.

٤-٩ يتعين على الدول أن تبحث في إمكانية مساعدة ودعم مجتمعات الصيد على نطاق صغير المتضررة من تغير المناخ أو الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي يتسبب بها

الإنسان، بما في ذلك من خلال خطط للتكيف والتخفيف من التأثيرات والمعونة، حسب الاقتضاء.

٥-٩ في حالة الكوارث التي يتسبب بها الإنسان، والتي تؤثر في مصايد الأسماك صغيرة النطاق، ينبغي أن يخضع الطرف المسؤول للمساءلة.

٦-٩ يتعين على الأطراف كافة أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير تغير المناخ والكوارث على قطاعي ما بعد الصيد والتجارة الفرعيين من حيث التغيرات في أنواع الأسماك وكمياتها ونوعية الأسماك ومدّة صلاحيتها والتدابير على المنافذ في الأسواق. ويتعين على الدول أن تدعم أصحاب المصلحة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق بالنسبة إلى تدابير التكيف للحد من التأثيرات السلبية. ويجب أن تكون الأنواع الجديدة من التكنولوجيا عند اعتمادها مرنة ومكيفة مع التغيرات المقبلة في الأنواع والمنتجات والأسواق والتقلبات المناخية.

٧-٩ ينبغي للدول أن تفهم الرابط بين الاستجابة لحالات الطوارئ والتأهب للكوارث في مصايد الأسماك صغيرة النطاق وأن تطبق مفهوم التواصل بين الإغاثة والتنمية. ويجب النظر في الأهداف الإنمائية الأطول أجلا عبر سلسلة حالات الطوارئ، بما في ذلك في مرحلة الإغاثة العاجلة، كما يجب أن تتضمن عمليات إعادة التأهيل وإعادة الإعمار والإنعاش إجراءات للحد من مواطن الضعف إزاء التهديدات المستقبلية المحتملة. ويجب تطبيق مفهوم "إعادة البناء على نحو أفضل" في الاستجابة للكوارث وإعادة التأهيل.

٨-٩ ينبغي لجميع الأطراف تعزيز دور مصايد الأسماك صغيرة النطاق في الجهود المتصلة بتغير المناخ، وينبغي لها تشجيع ودعم كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الفرعي، بما في ذلك سلسلة القيمة بأسرها- أي صيد الأسماك، وما بعد الصيد والتسويق والتوزيع.

٩-٩ ينبغي للدول النظر في أن تتيح لمجتمعات الصيد على نطاق صغير إمكانية الوصول بصورة شفافة إلى الموارد المالية المخصصة للتكيف، والمرافق و/أو التكنولوجيات المناسبة من الناحية الثقافية من أجل التكيف مع تغير المناخ، حسب الاقتضاء.

الجزء ٣

ضمان تهيئة بيئة تمكينية ودعم التنفيذ

١٠- اتساق السياسات والتنسيق بين المؤسسات والتعاون

١٠-١ ينبغي للدول أن تعترف بالحاجة إلى اتساق السياسات والعمل من أجلها في ما يتعلق، في جملة أمور، بالتشريعات الوطنية؛ والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ والصكوك الدولية الأخرى، بما فيها تلك ذات الصلة بالشعوب الأصلية؛ وسياسات التنمية الاقتصادية؛ والطاقة والتعليم والصحة والسياسات الريفية؛ وحماية البيئة؛ والأمن الغذائي، وسياسات التغذية؛ وسياسات العمل والتوظيف؛ والسياسات التجارية؛ واستراتيجيات إدارة أخطار حدوث الكوارث والتكيف مع تغيّر المناخ وترتيبات الوصول إلى مصايد الأسماك؛ وغيرها من السياسات والخطط والإجراءات والاستثمارات الخاصة بقطاع مصايد الأسماك من أجل تشجيع التنمية الشاملة في مجتمعات الصيد صغير النطاق. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان المساواة والعدالة بين الجنسين.

١٠-٤ ينبغي للدول ضمان أن سياسات مصايد الأسماك تتيح رؤية طويلة الأجل لمصايد الأسماك صغيرة النطاق المستدامة والقضاء على الجوع والفقر، وذلك باستخدام نهج للنظام الإيكولوجي. وعلى الإطار العام للسياسات الخاصة بمصايد الأسماك أن يكون متسقا مع الرؤية طويلة الأجل وإطار السياسة العامة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق و حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص المستضعفين والمهمشين.

١٠-٥ ينبغي للدول إقامة الهياكل والروابط المؤسسية وتعزيزها - بما في ذلك الروابط والشبكات المحلية الوطنية الإقليمية العالمية - اللازمة لتحقيق اتساق السياسات، والتعاون بين القطاعات وتنفيذ النهج الكلية والشاملة للنظام الإيكولوجي في قطاع مصايد الأسماك. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى مسؤوليات واضحة كما ينبغي أن تكون هناك جهات اتصال محددة لدى السلطات والوكالات الحكومية لمجتمعات الصيد صغير النطاق.

١٠-٦ ينبغي لأصحاب المصلحة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق تعزيز التعاون بين جمعياتهم المهنية، بما في ذلك تعاونيات مصايد الأسماك ومنظمات المجتمع المدني. وينبغي لهم إنشاء شبكات ومنابر لتبادل الخبرات والمعلومات وتسهيل مشاركتها في السياسات وعمليات صنع القرار ذات الصلة بمجتمعات الصيد صغير النطاق.

١٠-٧ ينبغي للدول أن تقر وتشجع، عند الاقتضاء، أن هياكل الحوكمة المحلية قد تسهم في الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، مع مراعاة نهج النظام الإيكولوجي وبما يتماشى مع القانون الوطني.

١٠-٨ ينبغي للدول أن تشجع تعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي في تأمين استدامة مصايد الأسماك صغير النطاق. وينبغي للدول، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، عند الاقتضاء، أن تدعم تنمية

١٠-٢ ينبغي للدول، عند الاقتضاء، وضع واستخدام نهج التخطيط المكاني، بما في ذلك التخطيط المكاني البري والبحري، الذي يأخذ بعين الاعتبار مصالح مصايد الأسماك صغيرة النطاق ودورها في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ومن خلال التشاور والمشاركة والنشر، ينبغي، عند الاقتضاء، وضع سياسات وقوانين بشأن التخطيط المكاني المنظم تراعي المساواة بين الجنسين. وحيثما يكون ذلك مناسباً، ينبغي لنظم التخطيط الرسمية أن تنظر في أساليب التخطيط والتنمية الإقليمية التي يستخدمها صغار الصيادين والمجتمعات الأخرى مع نظم الحياة العرفية وفي عمليات صنع القرار داخل تلك المجتمعات.

١٠-٣ ينبغي للدول أن تعتمد تدابير سياسية محددة لضمان مواءمة السياسات التي تؤثر على صحة المسطحات المائية البحرية والبرية والنظم الإيكولوجية ولضمان أن تعزز المصايد والزراعة وغيرها من سياسات الموارد الطبيعية بشكل جماعي سبل معيشة المترابطة المستمدة من هذه القطاعات.

القدرات لتحسين فهم مصايد الأسماك صغيرة النطاق ومساعدة القطاع الفرعي في المسائل التي تحتاج إلى تعاون دون إقليمي أو إقليمي أو دولي، بما في ذلك نقل التكنولوجيا الملائم والمتفق عليه بصورة متبادلة.

١١- المعلومات والبحوث والاتصالات

١١-١ ينبغي للدول لإنشاء نظم لجمع البيانات المتعلقة بمصايد الأسماك، بما في ذلك البيانات البيولوجية الإيكولوجية، والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي هي مهمة بالنسبة إلى عملية صنع القرارات بشأن الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق بهدف ضمان استدامة النظم الإيكولوجية، بما في ذلك الأرصد السمكية، بطريقة شفافة. وينبغي بذل الجهود من أجل القيام أيضا بإعداد بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في الإحصاءات الرسمية، إضافة إلى البيانات التي تسمح بتحسين إبراز وفهم أهمية مصايد الأسماك صغيرة النطاق ومكوناتها المختلفة، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

١١-٢ ينبغي لجميع أصحاب المصلحة ومجتمعات مصايد الأسماك صغيرة النطاق إدراك أهمية الاتصالات والمعلومات، التي هي ضرورية لعملية فعالة لصنع القرارات.

١١-٣ ينبغي للدول أن تسعى إلى منع الفساد، لا سيما من خلال زيادة الشفافية، ومساءلة صناعات القرار وضمان اتخاذ القرارات المحايدة بدون مواربة ومن خلال المشاركة المناسبة لمجتمعات الصيد صغير النطاق والاتصال المناسب لمجتمعات الصيد صغير النطاق.

١١-٤ ينبغي لجميع الأطراف أن تعترف بمجتمعات الصيد صغير النطاق على أنها تملك المعارف وتتيحها وتستقبلها. ومن المهم بشكل خاص فهم الحاجة إلى الحصول على المعلومات المناسبة من قبل مجتمعات الصيد صغير النطاق ومنظمتهم من أجل مساعدتهم على مواجهة المشاكل القائمة وتمكينهم من تحسين سبل معيشتهم وتعتمد هذه المعلومات المطلوبة على القضايا الراهنة التي تواجهها المجتمعات وتخص الجوانب البيولوجية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمصايد الأسماك وسبل العيش.

١١-٥ ينبغي للدول ضمان إتاحة المعلومات اللازمة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق المسؤولة والتنمية المستدامة، بما في ذلك بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وينبغي أن تتصل، في جملة أمور، بأخطار حدوث الكوارث وتغير المناخ وسبل كسب العيش والأمن الغذائي مع إيلاء اهتمام خاص لوضع الفئات الضعيفة والمهمشة. وينبغي تطوير نظم المعلومات التي تفتقر إلى متطلبات البيانات في الحالات التي تفتقر إلى البيانات.

١١-٦ ينبغي لجميع الأطراف أن تضمن أن المعارف والثقافة والتقاليد والممارسات الخاصة بمجتمعات الصيد صغير النطاق، بما في ذلك الشعوب الأصلية، تحظى بالاعتراف، وعند الاقتضاء، بالدعم، وأنها تزود عمليات الحوكمة المحلية المسؤولة والتنمية المستدامة بالمعلومات اللازمة. ولا بد من الاعتراف بالمعرفة المحددة للنساء من الصيادين والعاملات في قطاع الأسماك ودعمها. وينبغي للدول التحقيق في المعرفة والتكنولوجيات الخاصة بمصايد الأسماك التقليدية وتوثيقها من أجل تقييم تطبيقها على حفظ مصايد الأسماك المستدامة وإدارتها وتطويرها.

١١-٧ ينبغي للدول والأطراف الأخرى المعنية تقديم الدعم إلى مجتمعات الصيد صغير النطاق، ولا سيما إلى الشعوب الأصلية، والنساء، والذين يعتمدون على الصيد في معيشتهم، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، المساعدة الفنية والمالية لتنظيم المعرفة التقليدية المتعلقة بالموارد المائية الحية والحفاظ عليها وتبادلها وتحسينها، والارتقاء بالمعرفة الخاصة بالنظم الإيكولوجية المائية.

١١-٨ ينبغي لجميع الأطراف أن تشجع توافر المعلومات وتدفقها وتبادلها، بما في ذلك بشأن الموارد المائية العابرة للحدود، من خلال إنشاء أو استخدام المنابر والشبكات القائمة المناسبة على مستوى المجتمع المحلي والوطني والإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك تدفق المعلومات في اتجاهين على المستويين الأفقي والرأسي. ومع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والثقافية، ينبغي استخدام النهج والأدوات والوسائط المناسبة للاتصال بمجتمعات الصيد صغير النطاق وتنمية قدراتها.

٩-١١ ينبغي للدول والأطراف الأخرى، قدر المستطاع، أن تضمن توفر الأموال لأجل البحوث حول مصائد الأسماك صغيرة النطاق، وينبغي تشجيع العملية التعاونية والتشاركية لجمع البيانات والتحليل والبحاث. وينبغي للدول والأطراف الأخرى أن تسعى إلى إدراج هذه المعارف المتعلقة بالبحوث في عملياتها الخاصة باتخاذ القرارات. وينبغي للمنظمات والمؤسسات البحثية دعم تنمية القدرات لتتيح لمجتمعات الصيد صغير النطاق المشاركة في البحوث والاستفادة من نتائجها. وينبغي الاتفاق على الأولويات البحثية من خلال عملية تشاورية مع التركيز على دور مصائد الأسماك صغيرة النطاق في الاستخدام المستدام للموارد، والأمن الغذائي والتغذية، والقضاء على الفقر والتنمية المنصفة، بما في ذلك أيضا اعتبارات إدارة أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.

١٠-١١ ينبغي للدول والأطراف المعنية الأخرى أن تشجع البحوث حول ظروف العمل، بما في ذلك تلك الخاصة بالصيادين والعاملين في مجال الصيد من المهاجرين، وجملة أمور أخرى، منها الصحة والتعليم وعملية اتخاذ القرارات في سياق العلاقات بين الجنسين، من أجل تزويد الاستراتيجيات بالمعلومات لضمان منافع متساوية للرجال والنساء في مصائد الأسماك. وينبغي أن تشمل الجهود الرامية إلى تعميم منظور المساواة بين الجنسين واستخدام التحليل الجنساني في مرحلة تصميم السياسات والبرامج والمشاريع لمصائد الأسماك صغيرة النطاق من أجل تصميم تدخلات مراعية للمساواة بين الجنسين. وينبغي أن تستخدم المؤشرات المراعية للمساواة بين الجنسين من أجل رصد ومعالجة عدم المساواة بين الجنسين ولفهم كيف ساهمت هذه التدخلات في التغيير الاجتماعي.

١١-١١ ينبغي للدول والأطراف الأخرى، إقرارا منها بدور مصائد الأسماك صغيرة النطاق في إنتاج الأغذية البحرية، تشجيع استهلاك الأسماك والمنتجات السمكية ضمن إطار برامج تثقيف المستهلكين من أجل رفع الوعي بالفوائد التغذوية لتناول الأسماك ونقل المعارف المتعلقة بكيفية تقييم جودة الأسماك والمنتجات السمكية.

١٢- تنمية القدرات

١-١٢ ينبغي للدول والأطراف الأخرى أن تعزز قدرات مجتمعات الصيد صغيرة النطاق من أجل تمكينها من المشاركة في عمليات صنع القرار. ولهذا الغرض، ينبغي ضمان أن نطاق وتنوع القطاع الفرعي لمصائد الأسماك صغيرة النطاق على امتداد كامل سلسلة القيمة يحظى بتمثيل مناسب، و من خلال إنشاء هياكل مشروعة وديمقراطية وتمثيلية. وينبغي إيلاء اهتمام محدد لضرورة العمل من أجل المشاركة العادلة للمرأة في مثل هذه الهياكل. وحيث يكون الأمر مناسباً وضرورياً ينبغي تقديم، مساحات وآليات منفصلة وضرورية لتمكين المرأة من أن تنظم نفسها باستقلالية على مختلف المستويات بشأن القضايا ذات الأهمية الخاصة لها.

٢-١٢ ينبغي للدول وأصحاب المصلحة الآخرين توفير خدمات لبناء القدرات، على سبيل المثال من خلال البرامج الإنمائية، للسماح لمصائد الأسماك صغيرة النطاق بالاستفادة من الفرص التي تتيحها السوق.

٣-١٢ ينبغي لجميع الأطراف أن تدرك وجوب ارتكاز تنمية القدرات على المعرفة والمهارات الموجودة وأن تكون عملية ذات اتجاهين لنقل المعرفة، فتلاحظ مسارات تعلم مرنة ومناسبة لتلبية احتياجات الأفراد، بما في ذلك كل من الرجال والنساء والفئات الضعيفة والمهمشة. وعلاوة على ذلك، يجب لتنمية القدرات أن تشمل بناء المرونة والقدرة على التكيف لدى مجتمعات الصيد صغير النطاق في ما يتعلق بإدارة أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.

٤-١٢ ينبغي للسلطات والوكالات الحكومية العمل على جميع المستويات من أجل تنمية المعارف والمهارات اللازمة لدعم تنمية مصائد الأسماك صغيرة النطاق المستدامة وترتيبات الإدارة المشتركة الناجحة، عند الاقتضاء. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للهياكل الحكومية اللامركزية والمحلية المعنية مباشرة بعمليات الحوكمة والتنمية جنبا إلى جنب مع مجتمعات الصيد صغير النطاق، بما في ذلك مجال البحوث.

١٣- دعم التنفيذ ورصده

١-١٣ تُشجع جميع الأطراف على تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية وفقا للأولويات والظروف الوطنية.

٢-١٣ ينبغي للدول وجميع الأطراف الأخرى تشجيع

فعالية المعونة والاستخدام المسؤول للموارد المالية. ويتم تشجيع الشركاء في التنمية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية على دعم الجهود الطوعية من جانب الدول لتنفيذ هذه الخطوط التوجيهية، بما في ذلك من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب. ويمكن أن يشمل مثل هذا الدعم التعاون الفني والمساعدة المالية وتنمية القدرات المؤسسية وتقاسم المعرفة وتبادل الخبرات، والمساعدة في وضع سياسات وطنية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق ونقل التكنولوجيا.

٣-١٣ ينبغي للدول وجميع الأطراف الأخرى العمل معا لخلق وعي بالخطوط التوجيهية، وأيضا من خلال نشر إصدارات مبسطة ومترجمة لصالح أولئك الذين يعملون في مصايد الأسماك صغيرة النطاق. وينبغي للدول وجميع الأطراف الأخرى وضع مجموعة محددة من المواد المتعلقة بنوع الجنس لتأمين النشر الفعال للمعلومات حول الشؤون الجنسانية ودور المرأة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق وتسهيل الضوء على الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتحسين وضع المرأة وعملها.

٤-١٣ ينبغي أن تعترف الدول بأهمية نظم الرصد التي

تمكن مؤسساتها من تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والتوصيات الواردة في هذه الخطوط التوجيهية. وينبغي إدراج التقييمات الأثر على الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني وعلى القضاء على الفقر. وينبغي أيضا إدراج الآليات التي تتيح استثمار نتائج الرصد في صياغة السياسات وتنفيذها. وينبغي مراعاة المساواة بين الجنسين في الرصد عبر استخدام نهج ومؤشرات وبيانات تراعي المساواة بين الجنسين. وينبغي للدول وجميع الأطراف وضع منهجيات تقييم قائم على المشاركة تسمح بتحسين فهم وتوثيق المساهمة الحقيقية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في الإدارة المستدامة للموارد لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر بما في ذلك الرجال والنساء على السواء.

٥-١٣ ينبغي للدول أن تيسر تشكيل برامج على المستوى

الوطني، تتسم بتمثيل شامل للقطاعات وتمثيل قوي لمنظمات المجتمع المدني، للإشراف على تنفيذ الخطوط التوجيهية، حسب الاقتضاء. وينبغي إشراك الممثلين الشرعيين لمجتمعات الصيادين التقليديين في وضع وتطبيق استراتيجيات لتنفيذ الخطوط التوجيهية وفي عملية الرصد.

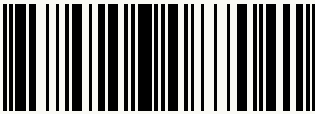
٦-١٣ ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة أن تشجع وتدعم

وضع برنامج عالمي للمساعدة، بخطط عمل إقليمية لدعم تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية.

تم صياغة هذه "الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر" استكمالاً لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المدونة) الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٩٥. وقد وضعت لكي تستكمل التوجيهات المتعلقة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق دعماً للمبادئ العامة للمدونة ولأحكامها. وبناء عليه، فإن الهدف من الخطوط التوجيهية يتمثل في تسليط الضوء على الدور الهام لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، والاعتراف به وتعزيزه، وكذلك المساهمة في الجهود العالمية والوطنية الرامية إلى القضاء على الجوع والفقر. وتدعم الخطوط التوجيهية مصايد الأسماك المسؤولة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، مع التركيز على صغار صيادي الأسماك والعاملين في مجال صيد الأسماك والأنشطة ذات الصلة بما في ذلك الفئات الضعيفة والمهمشة، مروجة نهجاً قائماً على حقوق الإنسان.

Voluntary Guidelines for Securing Sustainable
Small-Scale Fisheries in the Context of Food
Security and Poverty Eradication

ISBN 978-92-5-608704-1



9 7 8 9 2 5 6 0 8 7 0 4 1

I4356Ar/1/02.15

